

٣٨٨٤
حاشیه علی شرح الجامی





سوانحی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

[illegible]

[illegible]

في باقيها من الالهة المذكورة على انه مضاف اليه لا ذكره قدس سره في حواشي شرح النسخة من ان
 في كل واحد من هذه الالهة في الكون من الالهة المذكورة في الكلام وهو
 ما يقتضي تقديمه في ذلك الموضع اما في الثانية من هذه الاحكام في كل تقدير ما يتعلق
 الثاني في ذلك من بعض البعدين بالغير من الالهة المذكورة في الكلام وهو
 ان لا يكون في كل واحد من الالهة المذكورة في الكلام في كل تقدير ما يتعلق
 الثالث من ذلك من بعض البعدين بالغير من الالهة المذكورة في الكلام وهو
 ما يقتضي تقديمه في ذلك الموضع اما في الثانية من هذه الاحكام في كل تقدير ما يتعلق
 الثاني في ذلك من بعض البعدين بالغير من الالهة المذكورة في الكلام وهو
 ان لا يكون في كل واحد من الالهة المذكورة في الكلام في كل تقدير ما يتعلق
 الثالث من ذلك من بعض البعدين بالغير من الالهة المذكورة في الكلام وهو
 ما يقتضي تقديمه في ذلك الموضع اما في الثانية من هذه الاحكام في كل تقدير ما يتعلق

قبل وجود الخلق وجميعهم عند قيامهم لا تأتير لهم في أسماء وصفاته وهو قول أهل وحدة الخلق
 بأن الواضح هو أنه تعالى قال بأشهاد من الكون بين العبادات يقول كان الله في البدء
 باسمه وصفه فخلق الخلق جملة الأسماء وصفاته وهو قول الكثرة وإنما قيل لهم الله ولم يقل
 بالية لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه لا يفرق بين اليمين واليمين لو كان الله تعالى كلمة
 قال بالية لتسم من الاستعانة والتبرك بهذا الاسم فقط ولم يكتبه الله على ما هو وضع الخلق لكثرة
 الاستعمال بخلاف القول بذكر اسم بكب خطوات الأسماء عوضاً عنه لعله أعلم لغزات واجب الجواز حتى يخرج
 المحامد الموصوف صفات الله إلى التبرك من التقاض والنزول الخلق عبرات المتفكرين
 وقيل باسم المفهوم واجب الجواز المستحق للمعجزة فيكون طلياً فيسخر في فرد وفيه نظر لأنه لو كان
 ما كان قولنا لا اله الا الله مقيداً بالتوحيد لأن الكلام حيث هو كلي يحمل لكثرة العباد على ذلك
 عنه والغير عالم لا يابان في هذا الكلام المعبود بالحق فيقولون أشهد أن لا اله الا الله
 فيلزم الكلام بكثرة المعبودات الباطلة فيقول ولا اله الا الله وصف في هذا لكنه لا يخلو عليه حيث لا يتكلم
 في غيره وصار العلم شكل الشبهة الصعق اخرى يجزاه في اجزاء الوصف عليه واما في الوصف بكونه
 فليقول ان قول الله لا اله الا الله لا ينافي في ذاته فليكن حيث هو بلا اعتبار بآثاره حقيقة او غيره
 معقول بغيره فلا يكون ان يقول عليه بلفظ ولا اله الا الله لعل في ذاته المحسوس كما افاد ولم يزل
 وهو الله في السموات في جميع انبياء وفيه بحث لأن الواضح هو أنه تعالى على ما ذهب إليه من التحقيق
 من أن الله تعالى وضع الألفاظ وخلق عباده عليها تعالى بالوحي او خلق الأسماء والصفات والكون في اسم
 من شاعركم اسم واحد او جازع من اسم او خلق علم غوري في فاعله او جازع من اسم واحد
 كقوله سبحانه لا اله الا الله لا ينافي في ذاته فليكن حيث هو بلا اعتبار بآثاره حقيقة او غيره
 في السموات في جميع انبياء وفيه بحث لأن الواضح هو أنه تعالى على ما ذهب إليه من التحقيق
 من أن الله تعالى وضع الألفاظ وخلق عباده عليها تعالى بالوحي او خلق الأسماء والصفات والكون في اسم
 من شاعركم اسم واحد او جازع من اسم او خلق علم غوري في فاعله او جازع من اسم واحد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تیسری

[illegible]

[illegible]

2019年12月15日

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فان قيل اوله ان كونها غير في تلك الدنيا مع صارت من الظاهر وان كان التوب
فيها بمنى الغافل وكل فصيل بمنى لا غافل فليسوا بالمتقين بل بالمتقين
وهنا ليس لك الاجرم اوله لا فرق بالها لك فليس هو وصف صلاته فقلت لا يجوز
ان يكون تركه وصفت صلاتها فانها بها اذا سلك ما استدل به ذكره على اني اجتهد
اوله بالحب صلاته انظر على جانب سبوح لا يمكن ان يكون متذكرا لله عليه بل لا بد
من دليل آخر فذكره وان كانا بيان لا قرينة على التاويل والموجب ليس تمام كما لا يخفى
القرينة المذكورة لا يجوز في تلك تصانها لا قبل يمكن ردتها الجنس من غير حاجة
الى التاويل وان يقال قد صرح على ان غير الموصول والتمويلان لازم التوفيق يقال
الحج فلا يصلح فيها معنى الجنية لم يثبت فيه انتهى احوال وقد بحث ابو عبد الله الجنية لا
بالجنية فخرج كغيره قد قال العلامة انما قال في الطلح عرف بين المقدور والحج المرفوع
لما لم يرد فيه اذ هو ان العرف على ما لا يرد به حج الجنس وان يرد به جنة لا الى الواو لا
قد ان في تناول الجنية في الجنس فذلك المرفوع تناول الجنية والجنية فيه حل للجنس في
وضوحه بعد ما قال فالتاويل ان الحج فيه على الحكم بكل واحد من افراد جنسها كان او متفقا
مما لا خلاف فيه وشهد الاستحالة خرج في بعض المواضع على ما لا خلاف فيه على الصحيح والى
الاثنين غير غير الجنس وعلى التقديرين فالحج باقية على الاول فطر واما على
الثاني فلان التثنية توجب الحج مع ان التثنية في حقه لا يفرق في قوله تعالى واما جنتا
كعب واما سلك فالاختصاص وكيف وقد قال الله تعالى انكم لا تكلمون بها طاعة
هم اراهم انهم كل لا ينقل حيث كانا لا يخرج وصفه الى عدم الحج مع التثنية
الوفرة بحيث لا يجوز اطلاق التاويل لما قد عرفت كل اللفظ في قوله يجوز ان يكون
كوجه الحقيقة وان كانت متضمنة للجنية فكذلك على هذا في قوله تعالى انكم لا تكلمون بها
الاستفاد لا يقتضي ان جنة الجنس هو سبب وصفه انما كان في مقامه ايراد الحكم على العلم
والطلب بعض الحكم والطلب فيه على ان لا يطلب في ذلك انما لا يطلب ان لا يطلب
فلا بد من العلم بعض الحكم في ايراد به من على هذا كما لا يخفى من غير ذلك فليس على ما

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الاخراج قريته بل مرتبة فتميزه وان يولد له نفعاً واحداً بعد واحد على الخارج قد سكر
 ما قد ورد السيد السنفد من كره على الرضى ثم قوله نهائي نحو جري قايمة رجلي وقرآنكم
 فان العرب لم يجرى الكركب على جري لا يستحقه اصله واما النون فاشهر من غيره بعد
 حركة العرب على الجزاء اول في النون والمجوزات جعلت النون نفس الاعراب قايمة
 مقام الحركات فلما عراب المركب بل الجزاء اول في العرب في نحو رجلي واغرب
 انما هو الجزاء الثاني النون يستحقه لا يجمع المركب من غير الجزاء اول ليس بل واما
 ما عراب واحد يجعل الثاني في العرب عراب او اعراباً فلما لم يفت الى ما يستحقه فلو انطلق
 انتفت الى ما يستحقه وقيل لا نسب ان يجعل قوله واحد مضافاً اليه واصفة فيكون
 المعنى ان العرب اللفظان يا عرب لفظ واحد فيه لان المفهوم الخالف هذا الخارج
 وهو يا عرب اللفظين فلهذا مضافاً اليه لا يفتى برفع ما لم يركب خوفاً من ان يفتى
 قال السيد السنفد من كره في حاشي التوسعة المركب اللفظاني اذا جعل على كركبه
 ارجى العرب على قريته مما يقل بركته واحدة حال العلية وحررت بالمرءين نظر الى اهلها
 وهو النسب لا كره الاسم حاشي هذا كركبه اللفظ اللفظي الى كركبه وانما يصح
 الوترية وتماثل ما كان حال المركب من الموصوف والاصفة فاجعل على كركبه ان
 في كل من ياتي به الاوضاع من علم النور وهو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه بالحكم الفطرية
 فالنور على انه انما يكون من حيث اللفظ وكذا وان كان معناه مفرداً او لو كان زعم
 بالكلية بان يكون قايمة ويجري ولها لها واحدة في هذا الكلمة وعبد الله واما انما
 عنه قوله كان نسب لانها يمكن اللفظ واحد في الكلمة بالنظر الى اللفظ
 بان يوجب يا عرب واحد لا المعنى وكذا يكون خارجاً نظر الى اللفظ بان يوجب
 وان كان على سبيل الحكاية لانه يقتضي التعدد في اللفظ واما في خبر بان تعدد
 على سبيل الحكاية فيقتضي ان يكون اللفظ مفرداً كلفظ اولم واولم واولم
 به ويجري قوله كركبه اي شرك فبذلك لا فساد بان يقال اللفظة الدالة على

بالوضع قوله فكان النسب بغير ما كان مفروفاً من حيث اللفظ في صد الكلمة وتخرج ما كان
 مركباً بالنظر اليه وقيل ان يدخل في صد الكلمة أقرب لأنه لفظه بواحدة حقيقة وقوله
 وقوله لا قلت على ما خرج باللفظ في صد السند قدس سره في حاشية قوله لأن اللفظ
 يكون الشيء بحيث يتم منه شيء آخر وهو ما يحصل بالوضع لأنه شيء بين اثنين يحصل بهما
 الاشتغال على وجه واحد إلى الآخر حقيقة لا يتم حقيقة هذا ذات جبراً بالوضع هذا يعني
 عيين تحقيق في حروفها لا يخرج منها عرض التركيب على الإطلاق أو اجتناب اللزوم
 بالمثل فاللزم منه فلا يكون قوته حلية اللفظ بل يعني أنه صد شيء من مقتضى قولهم
 موضوعه غير كسب كونه لفرع التركيب فالمراد بيقابلها في اللفظ هو ما
 في وجه لفظ اللفظ من جهة الحقيقة عليها أنه موضوع وهو يعني آخر لا يعني حقيقة اللفظ
 يعني أدناه أو بغيره ولا يعني تخصيص شيء به حيث أنه قد يفيد ذكر اللفظ لا ما جاء إلى
 أكثر اللفظ لا استدلالها والتجريد من التقى كان لفرع الاستدلال ولا غير ذلك
 فالوضع ما قيل بعد جعل اللفظ في التوفيق بحيث يتناول حروف الهجاء والعارية عن
 ذلك لأنه لا يصح أن ذكر الموضوع في غير فكر اللفظ وما قيل في الجواب عنه فكيف كان
 يقال كما أن الموضوع يتناول حروف الهجاء كاستيصال اللفظ على ما مضى بالاشراج
 قد حس سره حروف الهجاء واللفظ لأن الشيء لا يتناول اللفظ والفرع على ما مضى
 والعارية قوله لفظ ويراد بها حروف الهجاء واللفظ على ما مضى من ذلك
 والجواب قال السيد السند قدس سره في حاشية شمس الشمسية أنما اعتبر في اللفظ لفظ اللفظ
 اللفظ على وجود اللفظ على وجود اللفظ فان السمع من حيث اللفظ لا يكون له وجود
 لا يولد له اللفظ عليه وإنما السمع من وراء اللفظ لا يولد له اللفظ لا يولد له اللفظ
 على ما مضى فانه لا يولد له اللفظ من حيث اللفظ لا يولد له اللفظ لا يولد له اللفظ
 فانه يعلم لا يولد له اللفظ لا يولد له اللفظ لا يولد له اللفظ لا يولد له اللفظ
 شرح المصنف من قوله وقيل اللفظ يكون مسبوفاً من وراء اللفظ لا يولد له اللفظ

[illegible]

[illegible]

لا يلزم مني علم من وجه المحرر اعتبار الحيز للموت من اخصه الى الكل بل هو مشترك بين الثلثة واما
 الاسم وذلك لان كل قسم حقيقي كان من قبله شتمل على ما هو مشترك بين ذلك وهو على ما
 يتبين لكل من احواله واما اعتبار انقسام الحيز الى المشترك واما ذلك فمقتضى اعتبار المشترك
 فيما ذكره ليس لتوقف الموت عليه بل لا شك في انقسامه فالعرف الثالث هو انما هو من انقسام
 منها اعتبار الحيز الى المشترك فتوقفه قدسوسه فكله مشتركه انما الى ان الانقسام حقيق جان
 الموت هو حاصل منه فظهر ان ما قيل على ذلك من انما هو جسد واحد علم لكل واحد من الموت
 الجامع المانع لانه يتوقف على ان يكون في الموت قد مشترك بل تحقق بمجرده الحيز وكذا وقرو
 بان من انما هو على راي المتأخرين متاخرى المنطقين قائم لغير كون التركيب في الماهية هو كمال
 هو سائر متوالي فوسيلة الوجود على ما قيل لا ينفصل عن كل من الاقسام لا ينفصل عن الآخر
 في الفعل انما يتم بانقسام قيد التعريفات ما حاد الانتماء الى الوجود على معنى في نفسه كما ان
 حاد الاسم يتم بانقسام عدم الاقسام الىها فلا معنى للاستدراك قبل تلكه فافزع ما قيل على
 وقوعه في الفعل كونه تدل على معنى في نفسه في تعاقبه فغير الموت كونه تدل على معنى في
 نفسها نعم منها ما يكفي في الفعل مجرد الوجود انما هو كماله الى انما هو فوضع ذلك بقوله
 كلفه قوله ليس المراد منها انما هو عند راي الوحيه قوله الا الموت الجامع الكل لا
 يتحقق من تمامها انما هي انما على ما هو مصطلح راي الجاهل قال السيد السند قوله
 واما ان راي الوحيه والاصول يستلزمان الحد من الموت وكثيرا ما يقع الخطأ بسبب
 ونفخة من اختلاف الاصطلاح حين قولهم والاصول هو قول الرضي الذي لا اصل
 ما يدور على نيل من انما هو من بين ومن انما هو من انما هو من بين من قول الجوز
 الصادر من انما هو الى تعالى هذا التقريب من انما هو الى انما هو من انما هو
 الى معنى من انما هو الى تعالى قوله حيث انما هو الى انما هو من انما هو الى انما هو
 ثم يتبعها بقوله التوسط ثم صرح بها فيها انما هو وسهوا الجمع ووجه التقريب كما
 في المتنين والدليل على النسبة المحلقة هو الحركة الاخرى انما هو انما هو او تقدير
 او محلا او هو كان على اختلافه كما هو انما هو انما هو بسبب انما هو

بدون ان يجهل الى التاويل كالا يجهل اليه انما جعل التضمن بالكلية مجموع الكلمتين ^{التضمن} والاسناد
بالجمع مجموع الكلمتين فان قيل الاسناد يعني النسبة خبر الكلام المقول لا المقولاد
انما الجزئية ما يدل عليه فكيف جعل خبره قلنا خبره جزئية احوال فلهذا عليه ان
جعل خبره سببا واراد بالاسناد جعل نسبة احد الادخ الى الاخر او ضم كلا الى آخر
لان شيئا ليس خبره كلام بل مدلول له وصلة لا جزئية وليس عليه ما يجعل الكلام
نقطة مسماة حتى يشرك ويختار كسب التاويل على جعل الية التاليف على صورة
الكلام فليتم ان يكون الكلام نقطا مسماة فكيف كان هذا لا يخص مدلوله ما ذكره
فكس سورة فلا يصلح وجه الاختيار ولا الجدة لا محال فتمم الاتحاد وجعل الال على
الاسناد واخلاق التضمن حتى يوصل الى التاويل ثم يحتاج اليه مع ذلك لا يوصل
بمعنى مع كما جعل الرضى حيث قل السيد السند قدس سره قبل يروى عليه ان كلام
يجوز ان يكون في التضمن بالجمع ويلزم ان يجمع ما تضمنه في الادخ كسب الكلام
من كلمتين فقط يحتاج الى ان ياول بتضمن كل واحد من الال والالمة وفيه بعد
انهم كانت خبر بان هذا انما يروى عليه على ما عليه جمهور النجاة من ان السبب والى
بمعنى مع لا يكون الا مرقا مسماة فيكون السبب مرقا مسماة أصفة كلمتين
اي تضمن كلمتين كاشيتين مع الاسناد ما على ما عليه الجمهور من ان
مع انه لا يخرج من كونها خواصا وروى في الاسناد وفيه الرضى بجزئية احوال على
قوله قبل ان شاء الله فليكن ما قيل بعد نقل القولين بان التضمن بالكلية
مجموع الكلمتين والاسناد التضمن بمجموع الكلمتين ولا يخفى ان هذا القول ينطبق
على الية خبر الكلام ويلزم ان يكون الكلام نقطا حقيقة بل مسماة
ولو لم يجعل خبره كافي الشرح اخرج الى التاويل ليس على ما ينبغي قوله او كما
كالجمل والواقعة موقع الفوات فانها الواقعة بها موقعها نسبتها لا يكون
مقصودة بالذات بل اجمالية مطلقة تنافي على حكم ما يدل عليها احوالها
والكريات التقيدية والاضافية فان الحكم عليها وجه فيها ان كان الحكم

المقصود والمضاف له هو انهم نكح جريان الماء عليه من قولهم الخفاف اذا فثما
حيث هو كانت الاضافة لاختلاف المضاف اليه فاجاب ذلك فلا فثما الا فيم الية
لوقوعها في موضع المفردات فهي جارية في المفردات فلو خافه فثما بان لا يكون المضاف نظر
الى اللفظ اختصارا لتمام الحكم بل في الحكم عليه في انتظار الحكم عليه عند الحكم
بفتح لا يتصور ان يقال انهم ان لا يكون في نكح زيد ملكيا تاما لان المضاف نظر
بين المضاف والمضاف اليه بل في نكح زيد ملكيا تاما لان المضاف نظر
عطف على المضافة فيكون دماغا للمركبات فيلزم توصيف المضافة بالنكحة لان المضاف
في الابهام لا يتوقف بالاضافة الى ان يكون المضاف اليه صفة او صفة يعرفه كقولك
عليك بالانكحة فذلك هو الذي ان يقال انه بمعنى النكحة كالحمار والبعير وان لم يكن
بها بالاضافة لانهما مركب للنام فاختارة المركب هنا قص اذ ان المعنى مركبات
غير الكلاسيكية علم انه قد منع النكحة من النكحة فلو عرفه بربا لكان مع كونه مضافا و
ان كان نكحة ولم يوجد ذلك في كلام العرب بل في عبارات
بعض العلماء كالموجود في النكحة كذا وكذا السيد السند قدس سره في شرح
النكحة ومن ذلك قول الشافعي قدس سره لا في نكحة النكحة في قوله وخرجت
الركبات ولا معنى باعتبار التركيب بين الكلمتين ومثل هذا في عروض حاله بها
لغير من قوله انكح حتى يخلع على ان قدس سره ليقاوه في التوفيق كانه
المحتمل ومجوده لذكر بعد التركيب لا يخلع من جهة كما لا يخفى فلا يصدق التوفيق
على مجموع زيد قائم حتى كما قيل بل على زيد قائم وهو التوفيق لا يتناول
الا ما لا يزوج نكح الكلمتين بل يصير بينهما على ما هو المتعارضة في وجه حيث
كانت الكلمتان على قوله نكح والاولى ان لا يزوج الكلام من ان يكون
احدى الكلمتين مستند لاولى من مستند الثانية بالتوفيق وان صدق على تلك الكلمات
بالتعقار الاستاد والواقع في الجملة التي وقعت فيها على نكح الترادف كنه لم
يصدق عليها باعتبار استاد والجملة اجمالا لانه ليس بين كلمتين فانتم خرد

على ان المقصود ان الاشياء الثلاثة باعتبار السناد والتركيب الى مزيد كما سير الى قوله
الاخبار فيها مع انها مركبات وذلك بتصويره من التجميع ولا ساس للغيره في خلق
لا يوجب عليك ان الاشياء المذكورة اختلفت في تعريف الكلام مع قطع النظر عن
الكليتين اهم من الكليتين حقيقة او كمالا على ما كان عليه قوله فان الاخبار فيها مع انها مركبات
تركيبها الاول من علم ولا تركيب الثالث على ما ذكره السيد المفسر في شرح
النفاذ اعلم ان الخبر في مثل هذا هو عارف هو عارف مع غيره كما ان الخبر في زيد عارف
هو عارف مع غيره وان الوصف في مثل هذا هو عارف به هو المجموع
الركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف اليه الا انه اعم من اعراب الخور
الوصف على الخبر الاول لان الخبر الثاني اعراب في نفسه انتهى وذكر في قوله
ومن نعم ان الخبر وصفه هو عارف وصفه لوح فاعله الوزير هو الضمير او اليه
مثلا لبيان ما يقول مثل ذلك في زيد عارف فيكم بان الخبر في زيد عارف مفرد للفعل
وصده وان الوصف في خبره يكون على عريف اليه في الفعل وصده لا كماله
هذا مما لا يقدر من عند نفسه من علم الارب انتهى ويمكن ان يقال لا يقدّر ذلك
منه انه قد فهمه من اعراب على الخبر الاول وليس فيما ذكره لك فظهر ان ما في
بعض المواضع في كون الخبر في زيد اليه قائم كمالا نظرون الخبر في زيد قائم كمالا
خارج عن الخبر ليس على ما ينبغي على حكم الكلمة المفردة او على حكم على ما بين القيام
والارب بل الارب قبل السناد الذي هو القيام الذي يتم المستطال زيدا لا تتركه
قام زيد فاد وقعت السببية فيها لم يرتبط بغيره املا فلو كان معنى قام اليه وذلك
لم يرتبط زيد قطعا قوله اعني قائم الارب لغيره ان الارب في المركبات الإضافية
هو الصفات لا المجموع فان قلت كيف يكون الارب الصفات مع ان الصفات
بالاخبار في قولنا زيد قائم الارب ليس هو قائم قلت الصفات اذا اخذت من حيث
هو صفات كانت الإضافية داخلية والصفات الارب خارجة كما صرح به في بعض المواضع
في حاشي شرح الشبهة مما لك فالجواب ليس قائما فقط بل قائما بالصفات الارب

انصب على كمال كان قلت قد بين في بياننا ان الصفة المشبهة ان الصفة المشبهة
 الفاعل والفعول اذا ارتفع بالمدح فلا طير فيها طاماً او انصب او غير ذلك
 فيها غير فني قائم الصفة على الاربعة غير راجع الى زيد فهو مع الضمير كقوله
 قائم الاربعة كلمة مفردة فلا يصح جعل تلك الكلمات في حكم ما هو مقصود
 قلت ان لا نقول بان قائم في زيد فم لم الاربعة فمذمومها ما يستحق في الاربعة
 ثم وجدت في الرض بعد بره من الزمان ما يجوز في قوله في الرض وهو
 قوله وانما جازنا الصفة الى غير السبب بعد استنادها الى السبب كقوله في
 العطف جارية على السبب غير ادنى او لا في المعنى والى علاقة في قوله
 كانت هي الصفة المذكورة كقوله في زيد حسن الوجه فانه حسن بحسن وجهه او نحو
 زيد غلط الثنتين اي قبح فان لم يخر في العطف على السبب نحو زيد وجهه حسن
 او جرت كلها لمدح على صفة في ذاتها لم يخر استكان الضمير فيها في قوله
 اسود فرس غلام الاربعة وندى ايضا الثور وندى اصغر فلا يكون لا معنى
 للمعجم الا انه صاحب سبب تصف بالوصف المذكور في قوله ان يجعل صفة لفظ
 فان قلت ليس مثل الصفة في قوله ندى ايضا ثور وعلامة في ذاته
 وهي كونه صاحب ثور كذا قلت مع كونه صاحب ثور مفهوم من كونه ثور
 سيما في قوله من صفة لفظ السبب وانما حسن جيان والكلب لا يتقاربان مع
 كونه اي هو كرم هذا كلامه وهو مع كونه في ان اعمار الضمير في الصفة انما هو اذا
 يدل صفة السبب على صفة السبب واللام في قوله في ان اشكال الى حفظ
 انما كذا في سبب غير من الصفة عا ذكره الرض في قوله كذا في ان ما ذكره
 مولانا عصام الكلة والذين في حاشيتهم تفسير القاضى على جواب العلامة الثاني
 التحقيق والتفكر في من اشكال على قوله تعالى يدبر السموات من الضمير في قوله
 بعد انما نقل الى الفاعل يرجع الى الله تعالى مع انه قوله عن كونه يدبر السموات
 وصفة تعالى باليدبر باعتبار ما لا يدرى كونه مبدعاً لها من قوله وفيه انه يجوز وصف

كسرها

في قولنا نريد ان يكون البقر باقيا على ما كان من كونها كالبقر ليس على ما ينبغي ان يكون ذلك البقر
 ثم من كون البقر سيبا فزيد من هذه السبب لا يلزم من كون البقر اسود كون زيدا اسودا
 مستقلا به ونسبنا اليه كذا في قوله كما يدرج السموات فانه يلزم من كون سراج صفعة السبب
 وهو كون السموات مخلوقا كون الله تعالى فانه قلنا فعل ان قياس زيد اسود البقر عليه
 قياس سراج الفارق ولا شك ان قائم الارب قيام الصفعة فيه بالسبب لا يدل على صفعة
 السبب وهو قوله في قوله كما يدرج السموات فانه في صياحت الصفعة انما يجوز ان يقال ان غير
 اليها من المفعول ثم نصب المفعول ثم نصب المفعول ودرج اذا كان يحصل لصاحبه لا يتقدم
 وصف بالصفات مرفوعا بمنزلة كما قلنا في الصفعة الثبوت فلا يجوز ان يقال انما
 اسم الفاعل السند الى الغير لا كما كان لعدم تفرقه في الخطاب والتكلم والتميز في ان
 قائم وانت قائم وهو قائم من كماله في غير كماله وانت قائم وانت قائم وهو قائم
 المجموع منفرد مثل الفاعل ما عرّب في قوله رجل قائم ورايت رجلا قائما ومرت
 برجل قائم والذى يدل على ان هذا الاعتبار معتبر عند الحاجة جمل النسخة مخزنية قائم
 فكيف الكلام الذي ركب من كلمتين هما انما والى بغير كلام انما في قدس سره
 او قوله ذلك كان قائم ركبنا مقية بحيث لا يخلو ان قولهم ذلك كان ان الفاعل
 خارج عن الجرد الوصف مستقيم قال الشريف قدس سره في شرح الفتح وشرحه بلحاظ
 وجوده في هذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف من غيره بانه جمل وهذا الظاهر
 ان استراخ الفاعل على قولنا انما هو انما في قوله انما في المفعول فشرع في قوله
 رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم ظاهر هذا الكلام ان اسم الفاعل مع فاعله الغير
 ليس جمل ولا يشارك له في سبب ليس بلحج فان لا ملاعب من ختم الصفعة والركب
 من كلمتين ليس كجمله وان اريد ان اجزأه في سبب فهذا لا ينافي كون المجموع
 شيئا كزبدان انما فاعله البين حذف لانه عرّب عن البين ساقط قال السيد
 قدس سره في شرح الفتح والذيل على ان عارضا غير ليس شيئا فانما
 الجوز في مثل زيد عارضا مع ضميره كما ان الجمل في زيد عرّف بكونه ضميره وتوهم

انتم الى الاغراب التي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 على الجزاء ان في الاغراب التي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 انفسهم في هذا الحق الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 الاول ان يكون الحق هو الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 مع قاطع خبر الله ان كان الحق هو الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 التباين في ذلك الاغراب في هذا الحق الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 الاول انما عرفت فانه خبر الاغراب في هذا الحق الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 فدل على ان الاغراب في هذا الحق الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 قد عرفت ان الحق هو الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 بحري الاغراب في هذا الحق الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 وهو مقصود بقوله فانه الحق في الاغراب في هذا الحق الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 اصدا خزانة الحكمة وهو الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 قد سبق الى ان الامم القاصية من الذين اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 استحق على الخوارج ان يكونوا من الذين اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 هذه الكلمات صارت بمعنى من اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 وهذا كما صرح به الشيخ ابن ابي عمير في شرح الفصل فليكن مقصودا لا محالة
 ثم انقله فان قلت يشك في جواز الاغراب حيث اخرج على الفاضل في الاغراب التي اختلفت
 الوصول مع انه مني فليكن كذلك جواز الاغراب في هذا الحق الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 التراجع في التركيب واللام في صورة الكون فاجري هذا الاغراب على الاصل في التركيب في الاصل
 فيكون في هذا الحق الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 على الاصل في هذا الحق الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 خير بانه في حق من اختلفت في هذا الحق الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان
 قد عرفت فانه في حق من اختلفت في هذا الحق الذي اختلفت في هذا الحق الذي يجب كونها كمن لما استبان

[illegible]

[illegible]

الفصل في بيان كونه ان الكلام المنفرد في التركيب من كلمتين بناء على ان المتبادر
 المنفصل عن كونه في كلام واحد لان الكلام المنفرد في التركيب من كلمتين بناء على ان المتبادر
 لا يكون بالكلام يكون مقصورا في الجزء والقياس في التركيب من كلمتين انما هو ان المتبادر
 ان لا يوجد في الكلمتين ذلك التركيب وان كانا في اسمين بين الكلمتين لا يغيره ذلك
 وحمل الانفاذ على التباين فيها فوجب التساويل بالكلية فيما اذا كانا
 بين الكلمة والجملة وفي واحد ما كانا في الكلمتين لكن يكون المنفرد
 متعلقا بالانفصال ليست من جملة المنفرد فانه ما قيل ان من كلام صاحب
 الفصل في شرح في ان مجرد صوت كلام والتلفقات خارجة عنه فانما يتم اذا كان
 قولنا هذا الشيء مركب من اثنين والاول على ان اجزائه من ان لا يفرق و ان قولنا
 زيد يروي قائم قوة الكلمتين و من قريب زيد قائما مجموعته وفي كلامه ما يثبت
 قوله فثبت ان ترادف الكلام والجملة حيث قال الاول والكلام هو التركيب من
 كلمتين السنته حديدتها الى الاخرى ويسمى الجملة والثاني هو ترتيب الكلمتين
 او ما هو مركبها بحيث يفيد المعنى ويسمى كلاما وجملة قوله على الجمل الجزئية قد يباين
 الا ان ثمة لا يقع خارجا عن التساويل على ما عرفت السيد السنته قد ذكره في كتابه
 المطول وشرح المصباح ووجد التساويل فيكونها مغفورا او جملة خبرية حيث
 ياول نحو زيد افرجه يريده مقول في حقه ان يقرب او يستحق ان يقرب وكذا
 اذا وقعت منفردة في مادة افتراق الجملة عن الكلام لا يكون الجملة خبرية
 وقعت خبرا او وصفا لان ثمة ولو سلم فالمتصور هو ان يكون له وجه التمثيل
 وفي بعض النسخ اي الحواشي الفاضل السيد و اعترض عليه بعض
 الفضلاء بان قصد الانسداد بالمقصود لذاته لا قرينة عليه سوى الاصطلاح
 على اشتراط البعض على عدم الاشتراط لافتناء رضات اتفاقا فلم يوجد قرينة اصلا
 فاذ لا يريد ذلك نرم ارادة الجواز بلا ما قرينة موجبة بعدول من الاطلاق
 الذي هو الحقيقة وذلك لا يجوز في غير المدقق والمدلول انتهى ويمكن ان يقال

انه مستهوي شبيه كون الكلام اخص من الجمله وان المتبادر من الاستدلال ان يكون بين الكلمتين
بالا تعلق بالفعل وكل ما فيه التعلق بالفعل فهو استاذ او حجة فلهذا قوله ان في ضمن
الاسمين الذي يتحقق الاسم الذي هو خاص حصل من جنس واحد ومن جنس واحد
منه يتحقق في ضمن جميع الافراده حصل في بعض من دون مدح والشكال والظن فيكون
الاشكال اخر يرفع باعتبار المسموع فاصح ان يقال انما هو لسان التركيب الثاني الذي
لا بد منه في كل كلام ليكن هذا هو المستند اليه ويحكم بقوله انما هو لسان التركيب
الذكر بين المفعول والكلام مطلقا في كل حال ما قبل حصر التركيب الثاني في الثاني
والاطال ما عدل اثنين لا يوجب ان حصل الكلام الثاني في اثنين والذكر في حصر مطلق
ليس على ما ينبغي قوله فتذكر في الضمير بناء على لفظ الوصول ان قلت كيف قال
الوصول وقد جدد موضوعه حيث منه بالذكرة لانه قال اي كلمة ذات قلت ان
موضوعه منتهى بالذكرة اشكال بناء على هذا الذي دون المراد اي كلمة كانت على تعين
وكما في المعرف بالاسم بعد ان لم يكن كذلك حصول في قوله قال العلامة انما قال انما
بمعنى ان كانت ان الذين انتم عليهم لا توقيت فيه وهو كقولهم وقد اوردوا العلم
ليس يخرج ان يقع الذكرة في قوله في الضمير وصح لا اتم وانما قال بالذكرة
بمعنى على لفظ الوصول او في جملة المراد منه وهو الكلمة التي قال به الشرح لانه
الوصول في الاستدلال غير الموثق وهو مطلقا بانه في قوله باعتبار في لفظ لا اتم
منه جميع الضمير الى المعنى انه معنى الكلام المعنى حاصل في لفظ الذي انما في المعنى
باعتبار وهو اما مستعمل بمعنى انما الى ولا حصل بالنداء اي دل على ما في الضمير
معتبر في ذاته اي لا جملته استاذ في قوله او حصة لراي دل على معنى معتبر في ذاته
على معنى في قوله اي بسبب كونه معتبرا في طوره اي حصل غيره لانه في قوله لم يحصل
مكونه بعض المتعقبات قال السيد السند قدس سره بعد ذكر المحققين في قوله انما
وسمى في حصول ما ذكره الشيخ ابن ابي حبيب في الفروع الفصل تحت قوله في الضمير
على معنى الى اخر ما ذكره في عبارة حاشية لبيان منه هذا المحقق هو او قد لا

اي على معنى
باعتبار في
غيره
انما على قوله انما حاصل من

او انظر ان قيل المعلوم ان كانه ليس على ما بين قولنا ان بناءه ليس تابعاً
 كما ان بناءه انشأه على ان هذا التحقيق ليس من السيد الشريف قدس سره كما هو
 المسموع بل ان هذا من كلام المفسرين كانه ليس على ما بين قولنا ان بناءه ليس
 تابعاً معجوداً بل ان هذا من قولنا ان بناءه ليس تابعاً معجوداً بل ان هذا من قولنا
 كما هو المسموع بل ان هذا من قولنا ان بناءه ليس تابعاً معجوداً بل ان هذا من قولنا
 ان حواشي الشيخ المكنون من ان نسبة البصرة الى كمالها كسبة البصرة الى مبراته
 وانت اذا فكرت الى المرأة واثارت حسنها فكذلك عنها حالتان احدهما ان
 يكون متوجهاً الى تلك الصورة مشاهداً لها بما قصدنا من اجل الارواح التي في شهادتها
 ولا شك ان المرأة مبررة في هذه الحالة كنهائيتها بحيث تقدر بالعبارة على
 هذا الوجه ان يحكم عليها وتقتضي الى احوالها وان كانت ان توجه الى المرأة نفسها
 وتلاظها قصداً فتكون عالمة لان حكم عليها وتكون الصورة حاضرة في شهادتها
 بل تقتضي اليها نظر ان في المبررات ما يكون مائة مائة بالذات واخره ان لا يجاز
 الا غير نفس على ذلك الخيرة المبررة في البصرة في القول بالباطنة كونه متوجهاً
 نظر المصداق الى حال والتمهيد من وقع توهم التخصيص بالمذكور عليه قولنا ان في
 مستقلاً بالخصوصية حال الشريف قدس سره ذلك بعد ملاحظة هذا الوجه
 ان قصده يتعلق بخصوص فنقول مثلاً استأثر سري البصرة ولا يجوز ذلك مع
 الاستقلال وملاحظة الحكم عليه وبما علم ان الاستدلال لا يخلو طبعاً كما في
 مستقلاً لان اخذ متعلقاً بتعلق مخصوص كالبر والبصرة فلهذا يقال ان احدهما
 ان هذا خطه العقل حيث انه فهم من الجهات وتوجه اليه بالقصد فيكون
 معقولاً باستقلاله ان يحكم عليه وبما يبرهنه بانتهاء سري البصرة
 وتبينها ان هذا خطه العقل من حيث هو حاله في تلك المعلق وجعله ان لا يتوهم
 حاليه فيكون التوجه اليه قصداً في تلك المعلق وبما يبرهنه الاستدلال لا يخلو
 بالخصوصية ولا يعلم ان يحكم عليه او به فمن لم يبرهن هو الاستدلال المطلوب

لا انحصر من الخارج بل اعتبار الاول والاخير ان يقع محكوما عليه وبه قطعاً كما ان كونه
 المفهوم المستفاد لا يصلح تحتها فتبين ان يكون منها ابتداء او ان لا يكون منها ابتداء
 وهو معنى لا يحصل منها ولا خارجاً لا بما جعل الله له خلقه ولا سببته الى معرفته حاله قوله
 ونحوه ففعل متعاقبة وهو ما فيه منه الابتداء والامانة لا بد له ابتداءه فيكون المتوهم اليه
 هو الابتداء فيكون المستحق متوهم اليه تعالى للخلق حيث لا يكون بدونه كونه الازالة
 اذا كان المقصود رتبة الصلوات في تلك الرتبة التي لا بد من رتبة الصلوات بالاعتقاد
 بل انما كانت رتبة الصلوات في تلك الرتبة التي لا بد من رتبة الصلوات بالاعتقاد
 وكانت رتبة الصلوات في تلك الرتبة التي لا بد من رتبة الصلوات بالاعتقاد
 فانه من حيث هو في تلك الرتبة عليه اي في كونها لفظاً لا ابتداء ولا رتبة في ذلك
 والمحمول بالانزلات في تلك الرتبة التي لا بد من رتبة الصلوات بالاعتقاد
 لا جعل الرتبة لا في تلك الرتبة التي لا بد من رتبة الصلوات بالاعتقاد
 معتبر لا جعل رتبة لا في تلك الرتبة التي لا بد من رتبة الصلوات بالاعتقاد
 ما تبيين اليه والبعثرة فيكون المتوهم بالاعتقاد انما هو الابرار والبررة ويكون
 لا بد من رتبة الصلوات في تلك الرتبة التي لا بد من رتبة الصلوات بالاعتقاد
 ان كان المقصود رتبة الصلوات في تلك الرتبة التي لا بد من رتبة الصلوات بالاعتقاد
 انحصر من حيث هو في تلك الرتبة التي لا بد من رتبة الصلوات بالاعتقاد
 مستقل به لان حكمه وبه وبغيره في تلك الرتبة التي لا بد من رتبة الصلوات بالاعتقاد
 ارجاع الغير الى ما لا بد من رتبة الصلوات في تلك الرتبة التي لا بد من رتبة الصلوات بالاعتقاد
 فانه في الاول اليه وكونه في الفرق هو مثل ذود فوف فهو في صرح
 لوزن ما باعتبار رتبة مطلقه كالصلاة والفقرات لها رتبة تفيد رتبة اليها فليس
 في مفهومها ما يحصل الا بذكر متعلق بل هو متعلق بالاعتقاد والاعتقاد بالاعتقاد
 مستم انما يتفاد ان يقع محكوما عليه وبه قوله الى غير ذلك من قوله في رتبة الصلوات
 في رتبة الصلوات وكل ما في رتبة الصلوات في رتبة الصلوات في رتبة الصلوات

عند الأفراد لان النور من وضعها استعمالها فيها مضافا الى متعلق مخصوص
فلهذا النور من ثم ذكره لانهم اصل الحق فانرفع ما قيل كوني الملقب بجاك
لان يكون كالمواضع او به لانهم يدرون ذكر المتعلق بالكل لا لكل رجل
مفردة ملحوظة ههنا متعلقا لفظا والرجل ذاته متوقفا على ان كل رجل
يصير كالمواضع ولا يلزم ذكر المتعلق ثم قال اذا كان موضوعا لمن هو انه لا يظن
غيره بل كيف يكون انما قلت حين المتعلق به هو ملحوظ بالذات ليس متعلق
الشيء به وبين ما يضيف اليه وبعد تحصيل مفهوم المركب الاضافي يحل المجموع
المجموع ملحوظا بالاجتماع للاضطرار فيه وما فيه قوله لانها النور من وضعها اي
الاضافة الى متعلقات مخصوصة قس باعتبارها والخصي المتبادر من العلاقة التي
هو المتعلق وقد حمله على خلافه اذ لو حل عليه لم يخرج الفعل بقوله في نفسه لعدم
استقلال مضافه المتعلق بغيره فلو لم يفتقر مستندا كافي فيه لارد على ذلك
الهندي حيث حمل الحق على المتعلق ثم ارسل بان معنى المتعلق بفضل الشيء
غير متعلق بالحاج بان المراد غير متعلق بوجهه ولكن ان يقال ذلك بناء على انه
مع القول بخروج النسبة عن مفهومه على ما قيل او كونه موضوعا لمحدث في الوجود
والنسبة الى فاعله ما منها المجموع معنى متعلق مفهوم من نطقه عندا كونه
كفن الحق انه موضوع لمحدث والنسبة الى فاعله حين اذ لو كان موضوعا
الى شيء ما كان حيث لا يستعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسب الى موضوع
معين بنوع معين واليقول لو كان ثم مضافا اليه المحدث لا تعكس الصدق
والكذب وجهه لان كل الموضوع الذي هو غير النسبة مضافا منه عند اطلاقه
فيتم تمييز النسبة وينفرد حكم كل حمل للصدق والكذب مركب فيلزم ان
يكون الفعل مركبا وانما يظن ولا يقع حمله على شيء فتبين انه موضوع النسبة
الى معين كغير ذلك المعين لانهم من فاعله فلا يلزم من دور الزيادة
الى حين كافي نطقه من فاعله اذ لم يكن لها حقيقة لم يسمها به بل بالذي هو

لا عمل

النسبة الى معين كمن فكك المعين الاستدلال من علما وجب في المكون في كونه
بفهم متعديا الى اي نسبة مخصوصة من حيث انها اداة فيما بين المعاني التي ارجع اليها
الافعال التي استدل بها العقل بفهم من النسبة المتغيرة في مفهومها بين حدث داخلها
وموضوع خارج وكذا ان الالف قال بانها قضية يجب ذكر محمولاتها بفهم من النسبة
بين امرين خارجين من مفهوماتها ومن ثم ضعف ما ذكره الشافعي في اولى بحث
من ان الفاعل يستل حلافة صحتها في الحديث في الالف والنسبة الى فاعل ما
لا يحك ان النسبة الى فاعل ما هي من ثم كون مطلق الفاعل في الحديث
في نفسها باعتبار الحديث تطبيقا قول من يقول ببداهة الافعال اليها قضية على
الحديث واما قول من القيل بها فشكل يقي انه يفهم من سلبه فرب بدو
الفاعل الحديث الذي هو جزؤه ولا يفهم المعنى المطابق فوجد التحقق
المطابقة مع انهم اتفقوا على ان التحقق لا يوجد بدون المطابقة
ان يقال التحقق في الاتزام عند البعض منهم الجزر لا بد من العلم ان
يكون في ضمن الكل والمفهوم اوجه معنى عدم وجودها بدون المطابقة
لها لم يتصور ابد منها كصور ما يوجد فيها في البسيط والذري في العلم بالمعنى
الافضل المتغير في الاتزام وعلى هذا فانه شكل ثم شكل فوجد التحقق في
الاتزام فهم المعنى واللازم في ضمن الكل والمفهوم لا مطلقا كما ذهب
كثير من الناس ويمكن الجواب عن كون ذلك انهم قد اتفقوا عند بل
التحقق بفهم الحديث في ضمن الكل بعد ذكر الفاعل فان قيل اردت قصد
باللفظ الجزر او اللزم حجازا يعني ان لا يكون نقضا ما لا ينزاعا بعد العلم
في ضمن الكل والمفهوم قلنا بل يفهم في ضمن الكل او المفهوم قلنا
بل يفهم في ضمنه فان انفس عند سلب اللفظ ينقل منه الى من هو موضوع
في مفهوم جزؤه في ضمنه لا ريب في التمييز بين ما هو في مفهوم جزؤه
فانجزه مفهوم في ضمن الكل كونه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه

[illegible]

لا يقتضي كماله ولا انما هو ان دخول الاسم بالحدود مقصور على بعض خواصه يكون كلاما
منزجاً انه كل خواصه وليس فليكن توسيعاً في الحقيقة على ان ما ذكره بعض شافعي التبيين
على ذكره في ان يكون انما له نسب آخر كقوله الحكم في انهم من اهل البيت بمن كان الحكم
حقيقاً كقوله عارض التبيين هو انهم جميعاً على اقل جميع الكثرة عشرة قوفاً في التبيين
ما يقتضي ان لا يوجد في غيره من علم ان الاختصاص عبارة عن وجود الشيء في الشيء المميز
لا يوجد في غيره من غير ما يقتضي ان لا يوجد في غيره من غير ما يوجد في غيره لا يوجد في غيره
لان الشك في قوله لا يوجد في غيره وفقاً للعقيدة وانما لا يستلزم ذلك لانها لا
الباقي غير داخل على المقصود وان كان التعريف في الاستعمال دخول على
المقصود من ان يقال في قوله لا يوجد في غيره تعبيراً يقتضي ان يثبت في الشيء
ان لا يوجد ان يقتضي ان يثبت في غيره في قوله لا يقتضي به خبر ايجابي
فقط لانه لا يقتضي في الشيء قوله لا يوجد في غيره جرد يقتضي عن خبره الشيء
والحكم في تعريفه فلهذا جاز عليه ان لا يرد ان قوله لا يوجد في غيره تعبيراً
ما يقتضي به تعبيراً لبعض بني الاختصاص يرد عليه ما قيل ان اكثر الناس لا
في الشيء اذا دخل على كلام فيه قيدان توجبه الى القيد فاقوله في اصل الفعل
متبافيه يكون معنى قوله لا يوجد في غيره ما يوجد في غيره لا يوجد في غيره ثم ان قلت
على ما ذكره يلزم له ان حرفه في حقه موقوف على ما يقتضي وهو لا يقتضي
على حرفه الى ما تقتضي ليس بالتعريف حقيقة يقتضي به كتحليل صورة غير جارية
بل هو يقتضي به كغيره في قوله لا يوجد في غيره والاولى من ذلك انما في
قوله لا يوجد في غيره انما في الاسم في غير ذلك فلهذا جاز عليه ان لا يرد في التعريف
او عوض عن المضاف اليه على ما هو في التعريف قوله لعدم شهرة اوله ان الم
ليس حرف تعريف على حقه بل هو يدل على الاسم كما ذكره انما قدس سره في
مباحث المعرفة ووجه به الرضي انما حيث قال في قوله لا يوجد في غيره لا يوجد في غيره
من عدم التعريف قوله لا يوجد في غيره لا يوجد في غيره لا يوجد في غيره لا يوجد في غيره

اللام هي الهمزة فقط تخطي الحامل الضعيف لا ياء نحو يا رجل وذلك
انما اجابا بالكلية وصرورتها كبروتها ولو كانت تخطي حرفين لكان لها نوع استعمال
فان تخطي الحامل الضعيف واما نحو ان لا تفعل فليعلم ان الحاجة من جميعها هو على
حرفين كجزء الكلمة واما بعد فيما رتبة فان الفاضل بين الهمز والهمز
لما لم يفرق معنى ما قبله ما بعده عند كلا فصل واما وضعت اللام كما يستعمل
الا من خارج والضم ونبيل النكير على حرف كذا لئلا يكون دليل التوكيد فلهذا
فقط في الهمزة الواصل في تحت من ان اصل الهمزة الواصل الكسرة
الاسم لئلا يكون كذا الاستعداد بال كسر فاذيل بحرف ثبت في الاستعداد
وليس خط في الواصل لئلا يزول انخفضا المطلوبه هما الامكان بخلاف ما لو
حركت نحو الى انما هي الدالة التعريف ان يكملها وضعت الهمزة في السجع
لكثرة الاستعمال فتوحيث معنى مستقل بغير تبيين غير كذا في نوعه لكل
فلا يتقص باللام الحاجة على الصفة المشبهة ان قيل ان تعين الذات
فقط واذيل عليه لفظ مطابقة ليرى ان ضرورة فلا يتقص بالمجاز على ان
كون له اللفظ على المعنى المجازي التراكيم كيف وقال العلماء في هذا
فذهب كثير من الناس الى ان التضمن فم لا يجوز في ضمن ضمن الكل وانما
هم اللازم في ضمن اللازم وانه اذا قصد باللفظ الجزاء واللازم كافي
المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضاد ولا التراكيم كالموصولات
واللام التي صارت لازمة في الكثير وقصر فاته زائدة لا اداة التعريف
على ما صرح به الرضي في كتب الهمزة والكسرة ولو سلم فالمراد من الواصل
هو تحصل التعريف ولا يخفى انه ليس هو في الواصل فتعريف بل حذر
من الكلمة والتعريف باعتبار الصلة قوله كذا سائر الخواص اي
بما في الخواص او رده والجواب هو في الواصل الواصل وقال المصنف في
شرح المفصل انه في الجواب يعني السابق وقال صاحب الغايه انه يعني

[illegible]

فانظر انهم من هذا المعنى الوضع النور التصدي انما قالوا وضع مثلا ضربت
يطلق وكذا ظاهرا ان قصدوا ان هذا حال اليتيم من قرب لهما كبح وقصدوا ان
نفسه وقع في ضمن ذلك التضمن التصدي فبذلك لا يكون يوجد له في الهمدات
لكن ان هذا من اللفظيات ما عليه بين ما بين حيث قال انما هو من هذا حال
هو المختص بالاسم والشا في الجمع كمالا ثلث والجملة اذ لم يمتد ذلك في قرب
فعل ما ضابطا على الضعيفة فلا جارية كبح خطا لئلا يلبسها وكذا من في كل
حرف من هذا حال الشرف قد يكون له الحكم يكون من قرب اذا اراد بها انظما
لا سيما ليس بجمع لان هذا لا ينافي على انفسها ان سلت فليست بالوضع على
بشرتها في اللفظيات المهمة كقولك حتى هل قد عير وضع الهمدات لئلا يتعلل
انفسها على لا يقدم عليه من رتبة في سياحة اللفظيات في تحقيق ان اللفظيات
لا تصحف بالاسم والضعيفة والكيفية في انفسها بل بالقياس الى ما وقعت
في آثارها من المعاني في ظاهرات ان حكم على لفظها كانت في نفسها فليست
بمجردت على الحكم فليست مثلا ضرب مركبة ثمة من لم يكن بها ضرب
على اسمها او لم عليه بالترتيب على هو فليست على اسمها بل على اسمها
بأن لفظها في ذلك اذا طرقت على لفظها كانت في بالقياس الى ما وضع بالاسم
كما انما كانت ضرب فعل ما لم يكن الحكم عليه او نفس ما لفظت به ذلك
اللفظية بالتحكم به مستفاد من خبر هذا القسم انه قول ما ضابط كونه موقفا على
لغوه فليس هناك والاسم هو على هو على في اللفظيات في كل ما يتصل بالاسم
في جونا حكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت انما انفسها او بما ثبت في
بالناس الى غير ما فهمت من ضرب من وقع به في اللفظية لازمة لفظية
فلا ان يقال ان هذه لا تستعمل في معناه ولا في استعمال فليست في قول القائل
لا يتكلم الا باسم شخص او ما اول ولما قيل ليس لبيد وانا يومض بالجوقة
فما ان يقال خفي النور خفا والتعقيل بالدراسة من جمل من ماله قد وافر او

يا اول من عرض المشي و طلع الى الفلح ما علم كونه ولا يكون
منه الا بغير فعل شئ بل هو ان الاستعداد لقيام ما لم لا يتجلى الى يوحى
غيره كما حكم عليه بانه من خواصه يكون نقول وحاصل القول ان الشئ قد يكون له اعتبار
مختلفة كالحكم عليه بالقياس الى بعض مقتضاها ذلك البعض كما ان الانسان
الحكم عليه بالحيثية يكون نقول ان اذا اختلفت حيث انه حيوان فالحق ومقتضاها
ان جسمه قد انت جبري بل هو ان كان كالحق كونه لا كالمقتضا في الخارج
ولا مانع ان يري حقه بغير مقتضاها بل هو مقتضاها لا زها اهم لان مقتضاها
يخفف التنوين ونحوه لا يشبه والجمع وحرف الضم وتوحيض الاسم لا كالمقتضا
اللفظية والتوحيض من التخصيص او التخصيص هو لازم للمقتضا فالحق في الفعل
ليس بل لازم طالع الاسم كوجوده فلا يراى وبعده اختصاص التخصيص بانواعه كما
اوردناه واحد بعد واحد ليس على ما ينبغي ان يكون الفعل اى لازم اصل الفعل
والاستعداد من الحرف والفعل هو لا فعل بل هو ما هو الفعل وهو في ما نرى
ما قبل هذا الاستيفاض وبعدها استقواء الاستعداد في الحرف فلهذا دليل على
بعض المدعى ان الفعل او بالجملة كقولهم قد يقول بغير دليل قوله
كل اسم تسيل قبل منه يقع في ايم يقع في ايم المصدر فذكره ليس سيما
ما ذكره عند المصدر بل عند الفاعل به لا يقال لعله ان الفعل او بالجملة
مضافا الى ما هو وان كان في الحقيقة ما ذكره بالمصدر في جعل سببا للتفسير عند
المصدره التي لا تعلق لا يصلح ذلك بربيل قوله وقد يقال فان يقع ما قبل
يريد بقوله ان الفعل انه قد يقع مضافا اليه كيب العلم لا شك في ان
ما افتتاره في تفسيره ما ذكره بالجملة ان المصدره وان لم يكن مستقواءا لمواضع
الا ان جعل اللفظة عند على النفي الاسم او في ما سبق ما ذكره في ما بعده لم يقد
يحال انها هو الحرف ما ذكره اليه المصنفه قال في قوله بل لا بد ان
المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به هو الفعل من التعريف

[illegible]

ب
ماہنامہ

بالاصل قوله حصول الاستحقاق بالفعل بما ذكره بعد الاسم موكداً بآية وجوده
 بالفعل بما ذكره بعد الاسم موكداً بآية وجوده لا بآية الوجود في كون الاسم موكداً بآية
 كمال جابر بغيره من الوجود بآية خطاب لم يورثه تلك اى لم يورثها الا بآية
 تعلقها بآية الوجود كمال فيها مرتبة لا مانع فيها من الوجود بآية الوجود كمالها
 الاخر بآية كماله بغيره بآية كماله كماله وعصا على ما توهم من غير كماله بآية كماله
 لم يورثه على ما يقتضيه اسم بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 سلب الوجود بآية كماله لان ذات الوجود بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 سلب الوجود بآية كماله لان ذات الوجود بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 اعتنى في هذه الحوادث التي بها هو متوقف على حقيقة وذلك ان ما خلفه آخرة بآية كماله
 الوجود بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 معرفة كونه بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 او بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 ان الحكم باختلاف آخرة بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 فتوليد بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 فلا بد من واجب من الوجود بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 علم الحق ان يكون بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 الدور وان لم يكن بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 من دون الحق بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 معرفة الحرب بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 الاختلافات بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 في المقصود من معرفة الحرب بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 الى ان يكون بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله

في معنى مفهوم الحرب
 الاصطلاح على الحرب
 بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 الاستحقاق قوة وفعل
 واما فعله بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 لا ينفرد بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله بغيره بآية كماله
 لفظاً في جميع الاسماء
 قوله وذلك اى
 لاجل عدم التكرار
 وجوده في كل ما

فليس في كلامه قدس سره ما يدل على ان الكلام ليس مع انما يقع لان كون الفرض في
القول ان يعرف احوال المكلفات غير ان يقع لا يستلزم ان لا يعرف التبع اصطلاحا وهو ان يقع ان ليس
مع ان يقع لا يقع الدور لان الفرض اى المهم فالنصوص على موقفة احوال (او آخر الكلام هو ان
الطالع لا يرد ان تعريف التبع لا يقع المحرر على ان يعرف ان ليس كذلك لان الفرض موقفة التبع
او كسبية في التبع ما قد تقدم وما هو ان يقع التبع لا يرد ذلك ولو قيل ان يعرف به احوال الكلام
كافي عبارة الكلام المستعمل لم يرد اى من جملة احكام العرب ان الى ان يعرف الكلام
كثيرة والكثير واحد منها اضافة الحكم الى العرب ليس للاستفراق وانما هو الترتيب عليه
بان اضافة الحكم المفسر لا اثر لغيره ليس ان هو حاصل من التبع ولا يخلو من التبع بل من احواله
العرب بل من العوامل انما هو بعبارة الترتيب وكونه جامعة خاصة بحيث لا يرد في التبع
من حيث هو عرب بل من حيث هو عرب على التبع فربما يعرف الاستفراق حقيقة العمل معه
فيختلف آخره اى آخر العرب فخرج ما قلناه من الاستفراق ان هو كما في رجل مناور
رايت رجلا منا ومرت به رجل منى حقيقة كما اذا كان الاستفراق بالكون انما هو
كما اذا كان بالكونين باختلاف العوامل الامم قد التخلل على الجمعية فانه ليس
ليس القصد الى عهد الاستفراق فان العلامة انما زالت في التبع فلو كان
لغيره من التبع ولا يرد الى التبع ولا يتكلم اناس بحيث بالواحد من اسم الجنس
فيه تسمية التبع في التبع ثم قال هذا الجنس تسمية التبع في التبع كافي انما قلنا
يكوب التبع بغير التبع كريب واحد من هذا الجنس فخرج آخره باختلاف الجنس
الواحد على فخرج به باختلاف التبع المستقيم منه كناية من هو كذا زيد من زيد ورايت
ومرت بزيد من زيد ان التبع في التبع كناية من هو كذا زيد من زيد ورايت
آخره من التبع باختلاف العوامل الامم قد التخلل على الجمعية فانه ليس
وفيه انه اخرج التبع لا يرد الى التبع ولا يتكلم اناس بحيث بالواحد من اسم الجنس
منه تسمية التبع في التبع ثم قال هذا الجنس تسمية التبع في التبع كافي انما قلنا
في الفصل شرح الكتاب على هذا فخرج من التبع كناية من هو كذا زيد من زيد ورايت

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هذا الفعل انما يجب به الفاعل مع الفاعل في هذا الاستعمال الى الآخر مما رتب
 فيما سبب كونها فاعلا فيكون سبب علته انفسه انفسه قال في موضع قريب قال شام
 بن مواريه هو الفاعل فقال في موضع وليس يجب به لا جعل الفاعل الذي هو الاول انما
 اليك كما في اخره من الاستعمال وفي موضع قريب من الاستعمال وفي موضع قريب من الاستعمال
 فيقول ان العامل الحرف القدر وقيل المضاف لم يكن شيئا ولا مضافا لشيء ولا مضافا
 يخرج ما في حكم الشيء من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 يكون المضاف بين المضاف والمضاف الى طريق المضاف اي الذي لم يكن في الاستعمال
 ما لم يغير المضاف في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 وشيئون بكسر الفاء كشيئة بفتحها وفي موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 او جلا انه ليس بجمع سبب علته في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 نقص استين وفي موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 عن الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 للقياس في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 فروع المولات في باب الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 كمن المورث وقدم وهو جائز منه المصنف قال صاحب النسخ في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 عاين في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 ابن مالك هو متنع اجماعا لو كان في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 من جازية قبل ان يمتنع لان كان في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 العاين في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 ولا جازية في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 كالشال جازية في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال
 ومنه يظهر ان ما قيل في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال في موضع قريب من الاستعمال

[illegible]

[illegible]



صالحا للاصلاح وهو بالكلية قد يكون ان يكون له ووجود حرف صالح لا يقتضي وجود
 لا اجبالا فصار كنهه لعل اعراب الاسماء والتمت بالكون على انه قد يكون كنهه الى اوجه كثيرة
 عبارة الشرح غير صالح للاصلاح وهو بالكلية قد يكون ان يكون له ووجود حرف صالح لا يقتضي وجود
 بعد غاية البعد لا يقتضي اليه فمنها اصلها اذا التمس باليقين انما عطف على قوله است
 فاعطف على قوله لانهم لا يجدوا يكون من قبله فتعبدوا لفظه على من قبله لانها تخرج ما خرج
 لبقائه قوله من حيث لا يوجد بل هو مفيد وقوله على ان ذلك في الهمزة فظاهر ان الالف كالتثنية
 الاولى واللام في التثنية الهمزة في التثنية صاحب الهمزة فاعطف لان كلها اضافات حرف
 صالح للعراب في اوجه كثيرة فاستمر اجزاء كلغة اعتدلاب حرف افتتبع ان الاسم في الهمزة
 منها كانها محذوفة للعراب فيقطع كونهما محذوفة قبل نسيانها في اذن كالمركبات المحذوفة
 للعراب وكذا الواو في تركها كانت محذوفة منها الهمزة في الواو فلم يروا الي اصلها
 للعراب فجعلوا الواو التي هي اصلها فيها علم التثنية ثم جعلت باكر والفتحة في الواو ونصب قال
 الشيخ الرضي والاقرب عندني ان الاسم في الواو في الاول والواو في الثاني في حقه الرفع
 علم التثنية والاعف والياء في الثاني نصب والواو علم التثنية والاعف في الثاني نصب والواو علم التثنية
 والكلمة في الواو في الثاني نصب والواو علم التثنية وقال المصنف ان الواو والاعف في الثاني
 محذوف من العلم والكلمة في الواو في الثاني نصب والواو علم التثنية لان دليل العراب لا يكون من سجع
 والكلمة في الواو في الثاني نصب والواو علم التثنية وهو العراب كانه في ثبوت يفيدها كانت
 بخلاف الواو التي هي اصلها والواو في الثاني نصب والواو علم التثنية وقال المصنف ان الواو والاعف في الثاني
 وقال عليه اي محذوف من العلم والواو في الثاني نصب والواو علم التثنية وقال المصنف ان الواو والاعف في الثاني
 في علم التثنية والواو في الثاني نصب والواو علم التثنية وقال المصنف ان الواو والاعف في الثاني
 من حروف الهجاء في علم حروف الهجاء التي هي في قوله وفيه بحث لان كونها من حروف الهجاء متفق
 لما يجوز ان يكون الهمزة في الواو في الثاني نصب والواو علم التثنية وقال المصنف ان الواو والاعف في الثاني
 فكونها من حروف الهجاء في الثاني نصب والواو علم التثنية وقال المصنف ان الواو والاعف في الثاني
 في علم التثنية والواو في الثاني نصب والواو علم التثنية وقال المصنف ان الواو والاعف في الثاني

[illegible]

[illegible]

اور انہی میں مضاف و منفی فاعل کی بجائی التثنی فی الاموال وارب وقال اکثر البعیر من الاربع قدیر
 وقلت انہا فی انصب و الحار و شمس ہا بالاعدی و عطفی انطی و درود ہا و عطفی و قلت
 فی الرض لان لزی و عطفی لان فی الرض غنبت علی حاکم و ہجیدہ ان ماکر را و علی بقوۃ
 التماسک المذکورہ لان قلب الامشوی لری و عطفی غنات انعیاس ہذا ہذا انطی و قال الرضی
 کنتہ یوم نوزہ مضافا الی انظر انظر ارب التثنی فذکب قید کی انطی نہ حاجتہ مضافا الی
 انظر انظر ارب التثنی فذکب قید کی انطی نہ حاجتہ الیہ کا قبل ان قولہ لان کلا کی
 آخرہ تلیل و توجہ بقوۃ و انما قید بک فہو وجہ تعلیل نہ ثانیاً و ان کانت مفردہ
 اذا التثنی یا لحن آخر مفردہ الف و انون و لم یثبت للفردین ماسی بہ اصطلاحاً و قد
 ذکر اللم فی اصطلاح النحاة اسم الی بالواحد انون اعم من ان یکن واحد و ذکر المسلمون
 او الکلمون و انون و غر و کب فذا حاجتہ الی حدوت الخاف او العطف ای
 نظائر یا شیر الی ان المطلق الاصوات علی ثنون و غیرہ من قبیل الاستقامۃ و حدوتہ انشاء
 و الا یصح المطلق خبری ای ثبت نہ اہل الف و لم یصح ہم المطلق علیہ کاسم ان الامور
 کان یطلق فی اصل علی کل مافیہ سواد ثم غلبت علی الخیۃ السواد اکثر اہل بیت ہم و کب فہم
 لم یصح یصح فافزع فاعیل و یزید علیک ان ما ذکرہ لا فیدان ثننن فافزع لم یصح جو عافی
 الاصل غلبت علیک الثنات تغلب العام علی الخاص ثم قال و یبقیہ ہون یقال ہوا و
 غنیۃ نہ او واحد حاصلہ نہ تکرار کاسم تکرار و انب احمد الفقیہ و انما کان اولی انہا
 لا واحد لہا ثم انظروا انہا قول و فیہ ثبت لان کو نہ حاصلہ من الوحدات لا یصح ان یکون
 واحد عشر عشرہ یعنی عشرہ وحدات فیکون ثنون ملکہ من ثننن وحدات و اربعین
 و غیر ذلک و یوم نہ ذلک ترکیب من ارب اعلم لان در اول الامام فی مثل ہذا ترکیب یعنی قولہ
 قولہ و اربعین ثننن ترکیب الثننن و انہم اربع و کلا ان جری کو کہ ذکر السید قدس سرہ کو
 حواشی شرح النسخ و انظر ہذا الفاظ و ایضا و ان ثننن و انواتہا جماعاً لا و ان
 و الی بالواحد انون و کلم الا یعلم نہ کہ یقول او الا صفات الستہ و عشرہ ظاہر بالاسم کما علم
 لو کان جماعاً ان ثننن ان لا یطلق ثننن و انہا یطلق فی الثننہ و انہا لیس الملامح الا ثننہ

افقوا فانهم لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله وفي الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 لقوي يفتدي لانه كان من غير ان يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 ان يميل ذلك المكون فيكون في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 ثبت الجدار ثم انشأوا في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 الاول والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 منها تخرج اصلا فلهذا من لا يكون في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 والاصل في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 انشأوا في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 لا عراب يس على ما ينبغي فلهذا في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 قوله وفي الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 لانه انما يتصور لو كان المكون تجلته لا عراب يس على ما ينبغي فلهذا في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 موجودة فيها قبل الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 فاسب ان يميل ذلك المكون فيكون في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 فلهذا في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 عند الوضع بل انما يداخل بعد وضع الكلمة وانما يداخل الوضع وانما يداخل الوضع وانما يداخل الوضع
 العين لان الالف كان جالب قبل لا عراب يس على ما ينبغي فلهذا في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 الجمع فلهذا في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 كما يكون في جميع الاشياء والجميع ثم لا يردوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 فلهذا في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 سوى ما يكون في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 كونه فلهذا في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله
 الباء في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله والاصف والاول في الاخر لم يلقوا بها الا اصل في جميع اقله

ولكن موقع في الجمع للفرق فحصل الاختلاف في الشيء بحسب الالاف وتعدد الكثرة وفي الجمع بطلان الواد
 وصفة القوة والاختلاف فيها فلهذا لا يوجب في قولهم انما هو مركب الفكر اذا التفتت
 في حروب ما هو الفعل الماضي فلهذا لا يوجب في قولهم انما هو مركب الفكر اذا التفتت
 الرضي اليك في حروب ما هو الفعل الماضي فلهذا لا يوجب في قولهم انما هو مركب الفكر اذا التفتت
 للدراسة على التفتت والجمع في ما هو ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 والدراسة على التفتت والجمع في ما هو ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 على الجمع بطلان التفتت والجمع في ما هو ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 فيما سبق اليك ان ما سبق في قوله فلهذا لا يوجب في قولهم انما هو مركب الفكر اذا التفتت
 وان الالاف في قوله التفتت والجمع في ما هو ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 كونه موصوفة كونه تفتتيا مقام التفتت في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 الذي اختارها التفتت في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 لان حروف التفتت في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 عنها بطلان التفتت في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 مع الموصوف بطلان التفتت في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 ان لا ياتي بجمع بطلان التفتت في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 الهند في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 ان اختلاف في حروف التفتت في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 والجوهر في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 هذا الجوهر في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 الجوهر في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 افاد الموصول او موصوف بطلان التفتت في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 مرتب بها في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها
 وان لم يبين في ما من لا يتردد في تخصيص كل منها بمعنى جعلها في حروبها

عليه ذكره في هذا الحال الخوف لو كان من تخلفه في كائنا او متخلف مستحيل فلو ان تخلفه
ان تلتظا لا سلب في هذا الاسم فلو في بعض الاحوال قلنا ولذا في عليه قوله في نه
استقل ظهور الارب في حفظ ما نقل الحركة الا سلبه على الآخر فافهم ان لكل حرف
الارب كسلي وقلنا فان تخلف في الارب بالحركة هذا ان لم يحز الحائنه في التناو
جعل فيما جازت فلا كسر ما قيل اربا وقال الرفر لا تمام ما سربوا طيه من التخلف ويكون
الضمة قرينه من انظر والاطرف على التفرق ثم لم يكره في نحو سليل وميل وليست
الكانة المدغمة في منسب لا تمام ما قبلها كما اربا كسر في المدغمة فان قلت ذلك في
فيها ولا قيل من ترجع ايض بعض في نجام اليب على ما المدغمة في الحركة فكما
محو كسر يبرو ته مع المحركة كرون فاصد فخر سيل كسب ام شبي وانه ان مكوا واثر كسر
في بحث الاضامة من قوله كسر ما قبلها لانها لا انقلب يا و كسر يوجب ان الضمة
قبلها تغير باليس على ما في كذا ما وقع في ايض الحواشي توجها بوجوب التغير من قبل
لان لا اربا كسر اذ كانت قبلها فتم تقب ولولا انه اراد لكل فهو منع ولولا
يتخلف ويكافا كذا ما قال بعض فضلاء الكوريات ما قدرتم قاعدتهم ان يريدوا فامانت
سكانة وانهم ما قبلها تقب على من فيما هو المذكور في الارب الا في ردي حيا والاول
والا فالواجب التثنية او امر او كلا السطوئين قال الرفر لا وكنت دليل عام ولولا
فما لبقه الا غير ما ذكرها هو كوان الى قصد الحكم فان قصدت احدا ما صيب فملا
الا غير نحو زيد وعمر واما ان قصدت بالغير كلها وجبت المطابقة نحو زيد وعمر
خارجي وقد فيها ما ذكرتها وزاد ما جبر او عرض كما في حاشان قال الله تعالى ان
يكون نيا او ضميرا فلا يسلو الى ما انتهى فلهذا ما ذكره القاضى في تفسيره من قوله الضمير
في ما الى ما دل عليه المذكور وهو جوا ان في وان قيل لا اليه ولا لا يوجد ليس على
ما سبق لانه ان اراد ان يجب الا في راد ما قلنا هو منع وان اراد منه صدق احدا
فهو سلم لكن المحرم في الآية ان كسر ما قبلها فالتاويل الذي اركبه مالا يمسى في الضم
عن ان يكون في راد ان ما وقع في بعض الحواشي قوله ما ذكره في راد في قوله في

على قوله هو في المعنى السبب ذلك ان في القومين يدل ان لا حقيقة انتهى وقال ان في اصل الامر
في حاشي شرح الاصول على قول ليس قولنا غيره اقول القول في قوله عوض من المضاف اليه اي
ليس قول التاميل ولا فيقال الرضى والمانع ان ينجح المحر في ذكر من الوجه بانه سبب اليه التاميل
في الجمع واخره من كونها موقوفات بتقدير لا فاعلم مع غيرها من تلك الوجوه انتهى يجوز والى نقطة
على ان يرتب في سبب الموصول اولاً وبان كانت محض استحقاقه الوزن لا في كونه السبب في رتبة
لوزنه فيكون هو لا في ان يقصد ثانياً وبالموضع في الاول السبب في رتبة ارتفاعه في مقام
اليسين وفي الثاني انما كان كقول بعض (فاصل الكبروت اذ هو تراخي ههنا في الزمان)
والا في الترتيب ليس على ما ينبغي واما عدم استحقاقه الوزن على تقدير الاول فظاهر لان قوله
التبين بسيط واصلة مستغنى فاعلم بقايتي جميع احوال البسبب الذي من هذا الوجه من
مستغنى فاعلم مؤخر اولاً لا تقوله ويجوز بالتبين في حقيقة مفاعله من غير مستغنى في
جميع فاعلم ولو ذكر الاول لم يحصل فاعلم فيقول الوزن وقد جرح سواك في متوناً وكلم
اخر متون يتبعم الوزن وعلى الاول تعليل من ثم ترستغنى وعلى الثاني في يتم مفاعله
وله في الثمن مروض والصحيحون في قطع وفاعله يجرى في كل مستغنى ومستغنى هو الخبز
والسبب والتميل وفي كل فاعله القطع والذين فاعله ان لو كان الفعل في قوله ووزن على
على ما وقع في بعض النسخ على ما صواب فيكون له على الاول تعليل ووزن الفعل فاعلم
وهو ليس من احوال الجرح في طريق اجزائه والذين زائدة بالرفع على انه منقذ النون في باب
اللام او ضعف الموصول اي النون التي هي زائدة في الموحش السندية وفيه
اما في الاول فاعلم ان اللام بعد النون هي كوزن مقدر بالنكرة جميع به الرض في بحث
الموقوفة والنكرة واما في الثاني فاعلم انهم في ضعف الموصول مع بعض متوناً في جاز
الادان يقال ان في على القول يجوز ضعف الموصول مع بعض متوناً في جاز
الصلة جميع به الشريف قدس سره في اول شرح المتعلق وفيه لا يصح اليه جاز
اخر وقوله الفاعل في الطرف اعم من قبلها اذ انطوت مع الفاعل حال علم النون
او عن غير زائدة فقد انطوت على ذى الحال او متبداً في الطرف المتقدم وهو

وهو الراجح عند بعض ويكنى كونه فاعلا وقيل ما رجع كونه فاعلا وقضاه ارجح ما قد توجب ان الراجح
 التقديم والآخر وقيل انه يجب كونه فاعلا نظرا الى انهم عن الاخرين والظن متعلق
 بالزيادة اى ملاحظة الزيادة بالوجود زائدة والامكان المناسب الى القول بها او بالزيادة
 يمنع السنون العرف حال كونها زائدة ولم يحل متعلقا زائدة لانه لو كان متعلقا به لكان المعنى
 زائدة في مكانه قبل السنون وليس المقصود ذلك بل المقصود ان الالف مقدم على السنون
 في الزيادة وسابق عليه فيه ويلزم منه زيادة السنون ايضا فيكون الشيء مقدما على الشيء وسابقا عليه
 مستحي يستلزم ان يكون المسمى شرا لشيء في ذلك الشيء اوله بقوله السبق برونه وادري زائدة
 الالف قبل السنون اثنتا عشرة في وصف الزيادة قلنا قلت من اى قيل انه الالف قلنا قلت من ذكر الالف
 وادراة الالف وذكرك ان قوله والسنون معناه ويخرج السنون العرف حال كونها زائدة الالف
 زيادة من قبلها ومن قول زائدة من قبلها ان الالف مقدم على السنون وسابق عليه في وصف
 الزيادة ومن حيث يلزم كون السنون الصيغة زائدة ومسبوقة والالف سابقا عليه في ثم الالف وصف
 وقوله متبادرا وقوله القبول اقرب بيان له وقوله منى خير المبدأ اذ كان قلنا كيف يصح كونه
 خبرا ولا الالف فيه والجملة اذا وقع خبرا به فيه من الزيادة قلت تقديره يعني ارجو هو ما اول بالفرق
 الى وقوله مضمر وان ذكر الالف وقوله وقال يلزم ان امد بها الكلمة في وزن الفعل
 مع العلمية كزبد وشكر فلان استحق العرف فيها الطريق الحكاية الفعلية منى كما لم يرخل
 عليها الاقترنة والسنون قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية فكلم لم يرخل عليها لولا استقلال
 وفيه انه لا يتناول في الجرح وانقل على انه ان تقرر الاول اصله ثم حل عليه باليسر فيقول هو
 يعبر في الاول الحكاية من الفعل في الثاني منه وثانيها لا يركب في السوأتى والآخر
 لان خبرا زائدة فيها تكلف بارز قال بعضهم احدى عشرة التثنية المذكورة وادعت سابع
 الالف التثنية المقصورة وهو كل الالف زائدة في آخر الاسم اذا كان على سوا كانت
 للالتحاق كالحى او لا كبقير قال الرضى واذا عد الالف والسنون سياتى بيته الالف و
 التثنية بالاشتراك مع التثنية فعد الالف المقصورة المنعقدة من التثنية او لا اولها
 لفظا لا متناهما من التثنية والالف الالحاق والحدودة فلم تلحق مع العلمية الالف

الثانية المدونة وان كانت اللفظة مستقمة من النسخ ومثلها لفظ الثانية المدونة وان كانت اللفظة
 لا تجتمع شيئين احدهما صنف بضميمة لفظ الاولان المدونة المعنى الهرة في نحو كوكبي في باب
 الثانية تكون الهرة في الاصل ارتفاعا دون الالف في نحو كوكبي واث في كون هرة الاولان
 في مقابلة الحرف الاصل وذلك ان الالف والنون في نحو كوكبي يثبت بهما الثانية
 المدونة لان النون ليست في مقام حرف اصيل والالف في حاق المقصورة وان كانت
 في مقابلة الحرف الاصل لكنها تشبه علته الثانية والالف حلقية اي الالف المقصورة كالحلقية
 من علامات الثانية ومما عدا الاصل في نحو كوكبي تقرب بها الى ما هو صواب في الترتيب
 او ما كونه صوابا باعتبار الالف في الثاني فلهذا ان اعتبار الحلقية يكون قد خفي كما عرفت و
 كذا التركيب لان المعنى من التركيب من الحلقية لا يتحققوا من تركيب المجموع العلية او
 كونه مكررا في الوزن والعمى وتركيب العدل في نحو كوكبي فلهذا عطف تقدير الالف في اللفظ
 عند التسمية بهما فعدل منه خوف الالف الى عروفي كوكبي فانه بمنزلة ثمة ثمة
 تركيب الجمع فانه بمنزلة جين الى يوكب والى الثانية الى الثالث فلهذا ومما عدا الاصل
 داخل في اللفظ فلهذا وجه على صفة وان الالف المقصورة التي في الاولان وان كانت
 مشابهة لالف الثانية صورة وانما كانت في مقابلة الحرف الاصل فلم يتركها
 هو ان زيد النون لم يترك في مقابلة الحرف الاصل اصلا ولم يقل ان الالف قبل الثانية
 التي داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون لك فلم يتركها وفي ايراد
 مثالا للمعرفة دون احدى غيره بعد ملحة في مقتضى الترتيب في البيت اشارة الى
 ان الثانية النون هو سبب من الالف فلهذا في معنى من حيث الخطا انما
 قيد به لان عدم دخول الالف والنون ليس متبعا على غير المعروف الا بهذه الطريقة ان لاكثر
 فيه تقدير لزيد والى الالف في الالف كوكبي من غير كونها في تامل في الالف في الالف كوكبي
 وهو الجوز والنون دون سائر ما يخص بالاسم العرب فلما قبل من النون في الالف كوكبي
 بالجمع في الالف في الالف كوكبي من الالف كوكبي في الالف كوكبي في الالف كوكبي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

دليل بل كما ذكرنا في تعريف الفاعل من قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت
 تعريف الفاعل من قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 على زيد لا يقيم شي من قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 زيد كما ان قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 على قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 العاكس الذي كونه في قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 الخروج فلا يثبت اليه كونه في قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 ما ذكره ليس كونه في قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 يقتضي العمل في قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 العمل التقدير على ان قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 ان قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 ليس كونه في قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 تقديره في قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 كما لا يخفى ان الفاعل التقدير في قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 في قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 خرج من قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 الاسم من قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 المشتقات اذ لا يقال فيها ان الفاعل من قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 في قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 في قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت
 الاسم من قولنا جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت فوجدت فاعلي جئت

على اعتبارها لا يخرج عن كونه كالمحقق في مثل فيها والاثبات بحكم كونها كالمحقق في اعتبارها لا يخرج
التي هي نفسا من الوجود في جميع كذا اراقة المخرج كما هو القياس من المخرج المحقق حيث لا يخرج
توحيها المشهور لا يثبت كونه كالمحقق في اعتبارها لا يخرج عن كونه كالمحقق في اعتبارها لا يخرج
او لا في حقه اثباته التحقيق وعدم حقه كذا ما ذكره الشرح في حقه على هذا الدليل على وجود
الاحتمال وان كل على اعتبارها لا يخرج كالمحقق في حقه حيث لم يتصل بواجبها على وجه
تعدول الا انه ثبت ما هو المشهور به كون الحكم بالتحقيق في غير الواقع كذا لا يدل على
قوله فلا يدل عليه الاخرج والعرض ثم قوله في حقه لا يخرج عن كونه كالمحقق في حقه لا يخرج
في حقه ليس متغيرا على ثبوت الاحتمال بل العكس فان رفع ما قيل الاول تركه لا
مشكك فيه ومن جازع الانساب ولا يخفى كون الحكم على الاحتمال بالضرورة بالاحتمال
موجوده تحقيقه لا شك انك عاينه عن كونها في الطرفين فنية كالمحقق في حقه
ليصدق مع اليقين الحق ان الذي هو طرف الراجح فان رفع ما قيل انك تعلم ان وجوده ان
دليل غير منع المعروف على وجوده اصل الاحتمال عند لا يثبت تحقيق وجوده بل انك تعلم
كون مقدماته فنية وفي بعضها لا دليل على منع المعروف بل انما يثبت بالذات بوقته
التي لا يثبت فان رفع ما قيل في حقه لا يخرج عن كونه كالمحقق في حقه لا يخرج
في غير الاحتمال وجوب اجبا ريب اخر في حقه وجوده صلاية اعتبارها في الاحتمال
ولا يثبت على هذا اصل الاحتمال ولا شك ان هذا الذي هو غير منع المعروف مستبانه لا يثبت
ولما اخرج المندول من ذلك لا يثبت في هذا الصلاح سببا لا اقام الاحتمال الى التحقيق
والتي هي كالمحقق في المشهور لا يثبت مقدر فان رفع ما قيل اذا اعتبارها في المخرج او المحقق
لا يثبت في هذا الصلاح لا يثبت في هذا الصلاح الى ريب في حقه في حقه لا يخرج عن كونه كالمحقق
على البخاري في الكتاب الصحيح في كتاب تفسيره قال السيد الشافعي في حقه في حقه لا يخرج
قال المصنف في حقه لا يثبت في هذا الصلاح الى ريب في حقه لا يخرج عن كونه كالمحقق
البخاري في حقه لا يثبت في حقه لا يخرج عن كونه كالمحقق في حقه لا يخرج
يقيمون عليها الى ريب في حقه لا يخرج عن كونه كالمحقق في حقه لا يخرج

في هذه المسألة وما ذكره المحققين من أن لا يثبت ما قلناه من المعترضين لأنهم قد رادوا أن التنوين يثبت
 فيه عوضاً عن الضمان إليه وإن لم يكن مراداً فهو خلاف الواقع كما يدل عليه كلام الرضوي في بحث
 الظروف وإن رادوا مني أن قوله من تصور حتى يتكلم عليه كذا ما ذكره تأنيلاً لا ينفي ما استدلنا به
 التخياري من التفصيل لا يستلزم تيزاً كما يقال المذكور في المكان فكذلك المكان الاستيعال
 فخصاً بها معنى التفصيل أيضاً لا معنى الثاني وليس كذلك قوله لا لها توجب التنوين قال
 الرضوي ولعل أن يمنع الحصر في كثر من الوجوه كما ذهب الخليل في الجمع وانوارته من كونها موقوفة
 بتقدير الاضافة مع غيرها من تلك الوجوه والاولى أن يقال في الاستعلاء كون آخر يتصور
 أن المضاف لوجوه والاولى أن يقال في الاستعلاء كونه آخر يتصور
 لا يجوز أن لا يجوزها فيها وهو لا يجوزها فيها انتهى قوله وإن كانت أسما قال أبو علي
 والحق أن جماد رسم لا حقه قال الرضوي عليه أن جماد لو كان اسماً لكان الجمع اللفظ كغيره من
 على الجمع من فاذن ما يقع بالمراد التنوين إذا العلم والوصف كما يجب في باب الجمع انتهى وقيل
 ولما كان يقول أنه علم جنس انتهى وفيه بحث في ذلك لو كان الاسم على كونه مطلقاً لا لو كان
 مطلقاً كما جعلها في المكان جمع بضم الفاء فتخرج من غير فاعلم في بابها لا وجهاً ولا معنى
 أن وضع المعدول في موضع المعدول عنه فلا معنى كونه في كونه هو هو السدسة فانه قد
 لا ينبغي أن لا يقاس في جمع التفسير الخارج في جميع جمادات فلا يحكم ذلك كونه معدولاً عنها
 قوله والآخر الصفة العلية فإن حذرت باختلافه في باب التأكيد فيها عنده كما هو الواقع
 ونها قريب كغيره في الكلام في أن الجمع في الأصل أي الصفات هو أن باب الجمع هو جمع اسمين
 لا فصل ولا انقطاع بينهما فيكون من باب الجمع على الجمع ونحوه نظر إلى الأصل ولا خلاف
 إلى التعلق إلى الآحاد بالعلية أفعال فاعلمون لا يجوز فيه لا قبل ولا بعد ولا في غيره
 اجعل تفصيل شبهة الجمع مع جمع مكان معنى فترات الكتاب الجمع أنه جماعي فوارث من
 كل شيء ثم جعل جماعي غير جماعي من تفصيل فعمل من لو لم اقبل التفصيل على
 جعل الجمع في باب لا اتصل أن كونه جماعاً حقه جماعي كما في الجواب انتهى في تفصيل
 جان لأن غير بعض أقسامه عام وقاسمه والباقي فيه معنى الصفة مع أن فترته اقبل ما ذكره

